الأمم المتحدة

S/PRST/2020/2



Distr.: General
11 February 2020
Arabic
Original: English

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن 8720 المعقودة في 11 شباط/فبراير 2020 فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ”توطيد السلام في غرب أفريقيا“، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

”يُرحّب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام عن مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل (المكتب)، وبالإحاطة التي قدمها الممثل الخاص لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، محمد بن شمباس، في 8 كانون الثاني/يناير 2020.

”ويُرحّب مجلس الأمن برسالة الأمين العام المؤرخة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بشأن نتائج عملية الاستعراض الاستراتيجي لمكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، وأيضا برسالته المؤرخة 19 كانون الأول/ديسمبر 2019، ويشير إلى رسالتي الردّ الموجهتين من رئيس مجلس الأمن بتاريخ 31 كانون الأول/ديسمبر 2019 وتاريخ 31 كانون الثاني/يناير 2020 بشأن ولاية المكتب.

”ويُشير مجلس الأمن إلى قراراته 2480 (2019) و 2423 (2018) و 2391 (2017) و 2359 (2017) و 2349 (2017) و 2320 (2016)، وإلى بياناته الرئاسية S/PRST/2017/2 و S/PRST/2017/10 و S/PRST/2018/3 و S/PRST/2018/16 و S/PRST/2019/7.

”ويُعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للممثل الخاص في اضطلاعه بولايته، وللأنشطة الجارية التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل.

”ويُكرّر مجلس الأمن تأكيد التزامه القوي بسيادة جميع دول غرب أفريقيا ومنطقة الساحل واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية.

”ويُشدد مجلس الأمن على أن الأمن والاستقرار في مالي يرتبطان ارتباطا وثيقا بالأمن والاستقرار في منطقتي الساحل وغرب أفريقيا وفي ليبيا وشمال أفريقيا.

”ويُسلّم مجلس الأمن بأنّ وساطة المكتب، التي تتسم بالمسؤولية والمصداقية، تستلزم جملة أمور منها تولي السلطات الوطنية زمام الأمور، وموافقة الأطراف في المنازعة أو النزاع، واحترام السيادة الوطنية، وذلك على نحو ما جاء في القرار A/RES/70/304.



130220 130220 20-02068 (A)



"ويُعرب مجلس الأمن عن قلقه البالغ إزاء استمرار تدهور الحالة الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل وحوض بحيرة تشاد، وكذلك إزاء الحالة الأمنية الصعبة في غرب أفريقيا، التي تغذيها أمور من بينها الإرهاب، الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تُرتكب في البحر، والنزاعات بين الرعاة والمزارعين، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والأسلحة والمخدرات والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، ويدعو إلى مواصلة العمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي من أجل مساعدة هذه البلدان في ما تواجهه من تحديات في مجال السلام والأمن، وكذلك يرحّب في هذا الصدد بجهود الأمين العام من أجل تكييف الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة في الميدان في بوركينا فاسو والنيجر، ويطلب تلقي معلومات عن آخر المستجدات المتعلقة بهذه العمليات المتكاملة والمشتركة بين الركائز، وذلك من خلال الإبلاغ المنتظم عن المكتب.

"ويُعرب مجلس الأمن كذلك عن قلقه البالغ إزاء كثافة وتيرة العنف بين القبائل في وسط مالي وبوركينا فاسو، ويكرر التأكيد على أن إيجاد استقرار للوضع وحماية المدنيين في هذه المنطقة يتطلبان استجابة قائمة على التكامل التام، تقودها حكومتا هذين البلدين، ويدعمها المكتب والمجتمع الدولي، وتشمل السعي المتزامن إلى تحقيق تقدم بشأن الأمن والحوكمة والمساعدة الإنسانية والتنمية والمصالحة، فضلا عن حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

"ويُعرب مجلس الأمن عن قلقه من الوضع الإنساني العام في المنطقة، الذي يتّسم خصوصا بتأثير التشريد القسري والفقر المدقع والتفاوتات الاجتماعية والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني، ويدعو إلى الوصول بالمعونة الإنسانية إلى المحتاجين بشكل آمن ودون عوائق وفي الوقت المناسب، بما في ذلك الوصول بالرعاية الشاملة إلى ضحايا العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع، ويدعو إلى محاسبة مرتكبي هذا العنف، وكذلك إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على الصعيدين الإنساني والإنمائي وإلى صرف الأموال التي سبق التعهد بها.

"ويُرحّب مجلس الأمن بما أبدته البلدان في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل من روح قيادية في تولي زمام المبادرات الهادفة إلى مواجهة التحديات الأمنية في المنطقة، ويشيد بما تبذله، والاتحاد الأفريقي والمكتب، من جهود، بما في ذلك عن طريق القوة المشتركة المتعددة الجنسيات والقوة المشتركة التابعة للمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل، ويشجّع الدول الأعضاء على دعم هذه الجهود بتقديم ما يلزم من المساعدات والموارد. ويشدّد مجلس الأمن على ضرورة مواءمة الجهود الأمنية مع الأهداف السياسية، حتى يتسنى بسط الأمن المدني من جديد، وإرساء دعائم الإدارة الفعالة من أجل تقديم الخدمات الأساسية، وإنعاش الاقتصاد المحلي لتوفير فرص كسب الرزق لفائدة الأعداد المتزايدة من الشباب.

"ويُشدّد مجلس الأمن على ضرورة الأخذ بنهج شامل من أجل معالجة جذور الإرهاب والعنف الطائفي، ومنع المزيد من التوترات ومن العنف، ومواصلة الجهود الأمنية، والعمل بفعالية على محاسبة الأفراد المسؤولين عن انتهاكات وخروقات حقوق الإنسان وتقديمهم للمحاكمة، والتصدي للاستبعاد والفقر، وتعزيز التنمية المستدامة، وتوطيد قدرة المؤسسات والمجتمعات المحلية على الصمود، وتشجيع الحوكمة الرشيدة، وبناء المجتمعات السلمية العادلة الحاضنة للجميع،

ويؤكد في هذا الصــدد على دور المرأة الهام في منع نشــوب النزاعات وحلها وفي بناء الســلام، وكذلك في حالات ما بعد النزاع.

''ويُشــير مجلس الأمن إلى أحكام الميثاق الأفريقي بشــأن الديمقراطية والانتخابات والحكم التي تقضــي بأن تحرص الدول الأطراف على تكون عملية تعديل أو تنقيح دســاتيرها قـائمـة على توافق وطني يتم إحرازه بالاســتفتـاء، إذا لزم الأمر، ويعرب عن القلق إزاء بيئـة الاســتقطاب المتزايد والعنف، ويدعو في الوقت نفســه المكتب إلى تشــجيع جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة على توخي الحوار لتسوية خلافاتها بهذا الشأن.

''ويُشدّد مجلس الأمن على ضرورة أن تعمل الجهات المعنية الوطنية، في كل من بوركينا فاسو وتوغو وغانا وغينيا وكوت ديفوار ومالي والنيجر، معا من أجل تيسير التحضير في الوقت المناســب لعقد انتخابات في أوانها قوامها الحرية والإنصــاف الفعليَّيْن والمصــداقية والســلام، وأن تتخذ هذه الجهات جميع الخطوات المناسـبة لمنع العنف، ويحثها على ضـمان فرص متكافئة لجميع المرشحين والعمل على أن تشارك المرأة مشاركة كاملة وفعالة وهادفة.

''يدعو مجلس الأمن جميع الأطراف السياسية صاحبة المصلحة في غينيا، مهما كانت انتماءاتها الســياســية، إلى اســتئناف الحوار دون إبطاء وذلك حرصــا على إجراء العمليات الانتخابية والإصلاحات السياسية بتوافق واسع في الآراء، ويُشـجّع الممثّلَ الخاص على مواصلة بذل المساعي الحميدة في هذا البلد.

''ويُرحب مجلس الأمن بإجراء الانتخابات الرئاســية في عام 2019 في غينيا – بيســاو ضــمن أجواء من الســلام العام، ويُشــير في هذا الصــدد إلى القرار 2458 (2019)، ويتطلّع إلى تأكيد النتائج من قبل الأجهزة المعنية في غينيا – بيســاو، ويحثّ كل الأطراف الوطنية صــاحبة المصلحة على ضمان التنفيذ السلمي لنتائج الانتخابات.

''ويُثني مجلس الأمن على الجهود التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل النهوض بمشــاركة المرأة في العمليات الســياســية، بما في ذلك لأغراض زيادة عدد النســاء المعيَّنات في المناصــب الحكومية العليا، وذلك وفقا لدستور كل دولة ولالتزاماتها الوطنية والإقليمية والعالمية وبما يتماشى مع القرار 1325 (2000) وقرارات المجلس اللاحقة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

''ويُسلّم مجلس الأمن بالآثار الضـارة الناجمة عن تغير المناخ، وعن الافتقار إلى الطاقة، والتغيرات الإيكولوجية والكوارث الطبيعية، بما في ذلك ما ينجم عن الجفاف والتصــحر وتدهور الأراضي وانعدام الأمن الغذائي، ضمن عوامل أخرى، من تبعات على الاستقرار في غرب أفريقيا ومنطقة الســاحل، ويواصــل التشــديد على ضــرورة أن تأخذ الحكومات والأمم المتحدة باسـتراتيجيات طويلة الأجل، تسـتند إلى تقييمات للمخاطر، وذلك بغية دعم تحقيق الاسـتقرار وبناء القدرة على الصــمود، ويشــجع المكتب على مواصــلة إدماج هذه المعلومات ضــمن ما يضطلع به من أنشطة.

''ويُشـجّع مجلس الأمن على بذل الجهود المشـتركة بين الركائز من أجل تعزيز المزيد من الاتساق والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، وكذلك الجهود مع الشركاء في المنطقة عبر تنفيذ اسـتراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة السـاحل وخطة الأمم المتحدة لدعم منطقة السـاحل،

ويُهيب في هذا الصــدد بالمكتب أن يعمل، مع جميع عناصــر منظومة الأمم المتحدة الموجودة في المقر وفي غرب أفريقيا ومنطقة الســاحل، من أجل تعزيز الاســتجابات المتكاملة إزاء التحديات التي تواجهها المنطقة وبغية الحرص على حســن تنســيق وفعالية الاســتجابة الدولية لاحتياجات سكان ومجتمعات منطقة الساحل، ويشـجّع على تزويد لجنة بناء السلام بالأمم المتحدة بتقارير سنوية مشتركة عن الأعمال المنفذة من أجل توطيد الجهود المتكاملة التي تبذلها الأمم المتحدة في هذا الصدد، ولا سيما فيما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يواصل تقديم المعلومات عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجوانب الموضــحة في هذا البيان، وعن ولاية المكتب والوضــع في غرب أفريقيا ومنطقة الســـاحل، ويكرر دعوته إلى إدراج تقييم لتنفيذ قرار المجلس 2349 ضـــمن التقارير المنتظمة التي يقدمها المكتب.“